ان الثاني من الممكنات في نفس الامر داخلة تحت مقوله والاولى من المستحيلات
غير داخلة تحت مقولة اصلا ولكن ههنا الكثرة المحضة ليس لها وحدة ولا حقيقة
محصلة احدية حتى يندرج تحت مقوله فتدبر ثم لي لابطال كمية العدد بيان شاف
هو انه لو كان العدد كما فله فصل لان ما لا فصل له جنس له فله محمول من جنس وفصل
والوحدات ايضا كافية في تقويمه فمجموع الوحدات حد اخر مركب من الاجزاء الخارجية
الغير المحمولة فهذان الحدان اما متحدان بالذات وذا لا يصح لان الوحدات ان كانت بحذاء
الجنس فاين الجزء المحاذي للجنس واما متغايران بالذات فالحقيقة واحدة ذات
بل حقيقتان هف فاذن ليس له جنس فلا يندرج تحت الكلم المقوله وههنا كلام
اخر وهو ان الوحدة اما كيفية او امر سلبي غير داخل تحت شيء من المقولات
فالعدد اما مجموع الكيفيات او مجموع السلبيات فمن اين الكمية خصوصا عند من
ان ما هو داخل تحت مقوله لا يتقوم بمقولة اخرى وقد حاكم البعض بانه ان دخل
فيه الجزء الصوري يتقوم حقيقة الكمية والا فلا يكون كما وهذا ليس بشيء
لان دخول الجزء الصوري لا يدفع الايراد المذكور لان مجموع السلبيات والهيئة
سلبي ومجموع الكيفيات والهيئة كيف لا يصير كما بالذات وقد اعترض بعض الاعاظم
على هذا المحاكمة في حواشيه على شرح العقايد الجلالية بان الجنس بازاء
الجزء المادي والجزء المادي ههنا الوحدات وهي غير قابلة لاخذ الجنس فبازاء
الجزء الصوري الذي بحذاء الفصل لا يبقى في اخذ الجنس شيء وقد تقرر
عندهم ان المادة الماخوذة لا بشرط شيء هو الجنس والجنس الماخوذ بشرط
هو المادة فالجنس والمادة متحدان حقيقة وبالذات فلا يكون المادة من مقوله
والجنس من مقولة اخرى فتدبر قوله وبهذا يندفع ان التعريف اه
حاصل الايراد ان التعريف منقوض بالصفات السبعة لشمولها الجواهر
والواجب وبالكم بقسميه لشموله الجوهر والعرض اما شمول المنفصل
فظاهر واما شمول المتصل فعند القائلين به بناء على صحة قيام العرض بالعرض
كما هو الحق فتامل فيه قال في الحاشية قد يجاب عنه بان الامر العلم يجب ان
يتحقق في كل فرد من الثلاثة او الاثنين وهذه الامور ليست كذلك
ان هذا

ان هذه الجواب ليس بصواب انتهى وتقرير جواب المحشي ان هذه المذكورات تخرج
بما مر من التبادر فان هذه مندرجة تحت العرض وموضوعات له اعلم ان هذه الجواب
انما يتم لو ثبت ان الصفات السبعة مطلقا مندرجة تحت العرض والظاهر ان الامر
ليس كذلك لان صفات الباري جل سلطانه وبهر برهانه قديمة عند عامة المتكلمين
والجوهر والعرض من اقسام الحادث عندهم والقديم لا يكون جوهرا ولا عرضا البتة
عندهم سواء كانت هذه المطلقة ذاتية لما تحتها او عرضية وكيف يجوز عاقل ان المطلق
داخل في احد القسمين والخاص خارج عنهما بحيث لا يصدق عليه شيء منهما ولو صدق اي عرض
واما عند اهل التحقيق من المتاخرين بكون الصفات عين الذات فلا شبهة في ان المطلق
الشامل للصفات القديمة والحادثة لا يصح اندراجه تحت العرض والا لزم اندراج الذات
تحته العياذ بالله وما قيل ان القوم قسموا العرض الى المقولات ثم مقولة الكيف الى
الكيفية النفسانية وغيرها ثم الكيفية النفسانية الى الحيوة والعلم والحياة وغيرها
ثم عرفوا كل واحد منها ثم اوردوا انقوضا بخروج الصفات القديمة عن بعض التعريفات
وبخروج الحادثة عن بعض الاخر فعلم ان الحياة المشتركة والعلم المشترك صنف في قسم
من الكيفية النفسانية التي هي قسم من الكيف فيكون الحياة والعلم المشترك كان
كيفا فيكون عرضا وايضا انهم بينوا احكاما مشتركة ومختلفة فعلم ان مرادهم القدر المشترك
ففيه انهم تسامحوا في جعل مطلق الكيفية قسما من الكيف كما تسامحوا في التسمية
بل قسم الكيف انما هو الكيفية النفسانية الحادثة والتعريف ليس لها بل للمطلق
المفهوم في ضمن هذا المقيد وهذا لا يوجب كون المطلق عرضا فتعريف المطلق والبحث
عنه لا يوجب كونه داخلا تحت العرض لا سيما عند من يزعم ان البحث عن المطلق انما هو
على سبيل المبدئية لا على انها من المسايل والدليل الاول على انهم تسامحوا في تقسيم
الكيف الى مطلق النفسانية وتقسيمها على مطلق الحيوة وغيرها تنصيصهم
في مواضع كثيرة بان الصفات القديمة لا حول فيها ولا عرضية لها وفي تحت
تنزيهات المبدا الاعلى يتنزهون جناب الباري من ان يقوم به العرض حتى عدوا قوما
في مسايل العقايد الدينية تشنيعا وتخبيطا ثم اعلم ان الذي يظهر من كلام القوم
ان الامور الانتزاعية ليست اعراضا ولا جواهر وعند المحشي اعراض فالفرق

Copyright © King Saud University